الالتزام باشتراطات الدفاع المدنى ضرورة عند بناء العقارات

يقول الدكتور محمد عبدالباقى أستاذ بهندسة عين شمس أن انهيار عقار عباس العقاد يلزمنا أن نؤكد أهمية الالتزام باشتراطات الدفاع المدنى وخاصة مسألة إنشاء مستودعات أنابيب البوتاجاز حيث يجب أن تقام بعيدا عن التجمعات السكنية والكتل العمرانية أو فى مساحات مفتوحة والا تكون أسفل العقارات لأنها تعتبر مثل القنابل الموقوتة التى يمكن أن تنفجر فى أى وقت.

ويشير الدكتور عبدالباقى إلى أنه الحرائق تؤثر بالسلب على الهيكل الخرسانى للمنشآت حيث تتسبب الحرارة العالية فى تمديد حديد التسليح داخل الهيكل الخرسانى وبذلك يضعف قدرته على التحمل كما يؤدى التمدد إلى انفصال الحديد عن الخرسانة الأمر الذى يؤدى إلى ضعف قدرات الكمرات والأعمدة فى تحمل الأوزان.

ويوضح أن هناك أهمية قصوى فى الالتزام بالاشتراطات التى توجد فى الأحياء والإدارات الهندسية وأهمية الحصول على الموافقات وإجراءات التراخيص ومراجعة المجمعة العشرية التى تراجع الرسومات والحسابات الإنشائية وكذلك يجب الالتزام بالشروط عند إجراء أى تعلية فى العقارات والحصول على ترخيص من أجل ذلك لأن التعلية الزائدة دون ترخيص تكون تحميل زيادة فى الأوزان على القدرة التحميلية للأساسات.

ويقول الدكتور محمد عبدالباقى أنه يراعى أيضا أن يتم الالتزام بكود الزلازل الذى تم تطويره بعد زلزال ١٩٩٢ والذى أصبح أكثر تشددا فى تقوية عملية الإنشاء لمواجهة آثار الصدمة الزلزالية.

كما انه يجب أن يراعى عند القيام ببعض أعمال الترميمات والديكور داخل عقاراتهم الا تؤثر على العقار وتوزيع الأحمال داخل المنشأة الخرسانية وكلنا نتذكر ما حدث فى عمارة روكسى والتى كان سبب انهيارها قيام أحد السكان بإزالة حوائط وأعمدة من داخل شقته وبالتالى قد يكون هناك أكبر من سبب لانهيار عقار مدينة نصر ويشير الدكتور عبدالباقى إلى أهمية عدم إغفال وجود أنظمة إنذار الحريق وأنظمة الإطفاء الذاتى للحرائق وخاصة فى المخازن المغلقة التى تتوافر فيها الأجهزة الكهربائية بشدة لأن وجود أجهزة إنذار ضد الحرائق هام جدا بالإضافة إلى أنظمة الإطفاء الذاتى أو اليدوى لمنع انتشار الحرائق قبل وصول أجهزة الدفاع المدنى.

وبالنسبة للمنشآت الكبيرة والعامة يجب أن تكون هناك برامج للتوعية ودورات تدريبية للعاملين بتلك المنشآت الكبرى بحيث يكونون مؤهلين للقيام بأعمال الدفاع المدنى والإنقاذ ومكافحة الحريق حيث إن وجودهم هام جدا للسيطرة على الحرائق فى بدايتها.

الدراسات الأمنية «شماعة» الحى لعدم إزالة العقارات المخالفة

أكد مصدر أمنى بوزارة الداخلية أن قرارات الإزالة التى يتم اتخاذها تخطر بها الجهات الأمنية التى تقوم بمعاينة المكان الذى سينفذ فيه قرار الإزالة ويتم دراسة إمكانية اعتراض أصحاب العقار المزال وحجم هذا الاعتراض وبناء على ذلك يتم تحديد القوات الأمنية التى ستحتاج إليها التنفيذ.

ويؤكد المصدر الأمنى أن الشرطة تذهب مع المسئولين من الحى من أجل حماية من يقومون بالتنفيذ وكذلك حماية الأهالى ومنع حدوث احتكاكات أو اشتباكات ويقول انه يراعى فى تنفيذ قرارات الإزالة بعض الأبعاد الإنسانية وكذلك الأوضاع السائدة فى البلاد فلا يتم تنفيذ قرارات إزالة فى أوقات تعانى فيها البلاد من أزمة اقتصادية وارتفاع أسعار وكذلك يتم الابتعاد عن أيام الأعياد والمناسبات السعيدة التى يحتفل بها المواطنون وكل ذلك يأتى فى إطار الدراسات الأمنية التى تجرى قبل تنفيذ أى قرار إزالة ويشير المصدر إلى أن هذه الدراسات هى التى تحدد إمكانية تنفيذ قرارات الإزالة من عدمه.